مقدمة:

إن عصرنة الإدارة الجبائية في الجزائر ، تندرج ضمن نطاق تحسين أجهزة الدولة ، ولا سيما تحضير الجزائر للانضمام إلى الاتحاد الأوربي و إلى المنظمة العالمية للتجارة ، الذين يتطلبان تكييف و تحديث الوظيفة الاقتصادية و المالية للدولة ، و خاصة فيما يتعلق بتحصيل الضرائب .

و لبلوغ هذا الهدف تقرر الشروع في تنفيذ مخطط استراتيجي هدفه عصرنة الإدارة الجبائية ، انطلاقا من تشخيص الوضعية العامة لهذا القطاع الهام ، و العراقيل التي تقف حيال تنميته ، بشرية كانت أم مادية .

وتواجه هذا القطاع تحديات هامة بالنظر إلى أهميته على المستوى المؤسساتي ، لدوره الأساسي في تنمية الاقتصاد الوطني و تحقيق العدالة الاجتماعية .

وعليه سوف نحاول تحليل وضعية هذا القطاع في مبحثين ، يهتم الأول بخصوصيات النظام الجبائي خلال المرحلة 2000-2004 بينما يتعرض الثاني إلى تحليل إستراتيجية العصرنة ، خلال المرحلة 2005-2009 .

المبحث الأول: خصائص النظام الجبائي في الجزائر :

ويتناول هذا المبحث في ثلاث مطالب ، تطور النظام الجبائي منذ 1991 في مطلب أول ، ثم النتائج المحققة في مطلب ثان وكذا حدود هذا الإصلاح في مطلب ثالث .

المطلب الأول : تطور النظام الجبائي في الجزائر منذ 1991

و قد عرف هذا النظام تعديلات جذرية عديدة ،جعلته يقترب تدريجيا من الأنظمة الجبائية المعاصرة ، و ذلك من خلال عدة أوجه يمكن تلخيصها فيما يلي :

- توحيد جباية مداخيل الأشخاص الطبيعيين و ذلك بتأسيس الضريبة على الدخل العام (IRG) ، و التي تحسب بمعدلات تصاعدية ،
- إخضاع مداخيل الشركات إلى جباية مبسطة ، بواسطة تأسيس الضريبة على أرباح

الشركات (IBS)، و التي تحسب على أساس معدل نسبي واحد،

- الإصلاح الجذري للضريبة على الاستهلاك بواسطة تأسيس الرسم على القيمة المضافة (T.V.A). و هكذا تم الانتقال من عدة نسب (من إلى 80 %) إلى نسبتين حاليا ، هما 7 و 17% مما أدى إلى تسيير مبسط لهذا الرسم ، و إلى شفافية هذا الأخير عن طريق حق الحسم كما تم تمديد و توسيع حقل تطبيق الرسم على القيمة المضافة إلى عدة عمليات و مواد أخرى ، مما أدى إلى تقليص الإعفاءات و التي أصبحت تشمل أساسا مادة الفرينة و السميد و الخبز و الحليب و الأدوية .

- تخفيض الضريبة على رأس المال و الذي تخضع لها العقود بين الأحياء أو انتقال الملكية عن طريق الوفاة ، كالبيوع العقارية أو الشركات ،

- تبسيط و توحيد الإجراءات الجبائية عن طريق إلغاء العديد من التصريحات و تعويضها بتصريح وحيد ، و كذا توحيد إجراءات الرقابة التي أصبحت مشتركة بالنسبة لجميع الضرائب و الرسوم .

- تأسيس الملف الجبائي الوحيد مما يمكن من متابعة المكلف بالضريبة بشكل جدي ، بعد أن كان سابقا محل فتح عدة ملفات جبائية مما أدى إلى تسيير مبعثر لوظيفته الجبائية ،

- و أخيرا ، إحداث قانون الإجراءات الجبائية Code de procédures fiscales الذي يتضمن و يبسط كافة القواعد الجبائية المحتواة في مختلف التقنيات الجبائية البالغ عددها خمسة هي كالتوالي:

- قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة .

- قانون الرسوم على رقم الأعمال .

- قانون الضرائب غير المباشرة.

- قانون التسجيل
- قانون الطابع

المطلب الثاني :النتائج المحققة:

كان من نتائج هذه المرحلة الأولى من الإصلاح الجبائي ، عدة تحولات ايجابية ، يمكن تلخيصها فيما يلي :

1-**تحديد و ضبط متزايد لعدد المكلفين بالضريبة** : و هكذا و بواسطة الإحصاء الجبائي المنتظم ، تمت معاينة زيادة معتبرة في عدد المكلفين بالضريبة ، على النحو التالي :

- انتقال عدد الإجراء المكلفين بالضريبة من 4.974.000 سنة 1992 إلى 7.798.000 سنة 2004 ،
- قفز عدد المكلفين بالضريبة (فئة الأشخاص الطبيعيين)، و هم التجار و مقدمي الخدمات و المقاولين الفرديين و شركاء شركات الأشخاص، من 273.000 سنة 1992 إلى 1.355.253 سنة 2004 .
- انتقال عدد الأشخاص المعنويين (شركات الأموال) من3560 في 1992 إلى 65.894 سنة2004 ،أما من حيث تصنيف الضرائب و الرسوم و عدد الملفات المحصاة ، فيمكن تبيان التطور الحاصل بواسطة الجدول التالي :

تطور عدد الملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة:

الضرائب و الرسوم	عدد الملفات	
	1992	**2004**
الضريبة على الربح الإجمالي لغير الأجرا	237.000	1.096.736
الضريبة على الربح الإجمالي	4.974.000	7.798.000
الضريبة على أرباح الشركات	3.560	65.894
الرسم على القيمة المضافة	164.000	476.391
الرسم على النشاط المهني	400.000	1.110.350
الرسم العقاري	591.000	3.024.79

المصدر :المديرية العامة للضرائب

2- تحصيل ضريبي متزايد : مكن من إرساء القواعد القانونية و التنظيمية في إطار توسيع الوعاء الضريبي و البحث عن المادة الخاضعة للضريبة ، و كذا المجهودات المبذولة في إطار محاربة الغش الجبائي ، من الحصول على مردود جبائي معتبر . و في هذا الصدد ، قفزت الموارد العادية (بما فيها الجباية المحلية) من 159,3 مليار دينار سنة 1993 إلى805.3 مليار دينار سنة 2005 .

الموارد الجبـــــائية العــادية (خارج الجباية البترولية) بملايين الدينــارات												
2005	**2004**	**2003**	**2002**	**2001**	**2000**	**1999**	**1998**	**1997**	**1996**	**1995**	**1994**	**1993**
803,3	**732,5**	**673,9**	**600,4**	**535,7**	**462,3**	**431,1**	**413,1**	**389,3**	**363,5**	**325,5**	**218,9**	**159,3**

الموارد الجبـــــائية العـــادية (خارج الجباية البترولية) بملايير الدولارات												
1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
6.8	6.2	6.8	6.6	6.7	.7	6.9	6.1	6.9	7.5	8.7	10.2	11.0

المصدر:المديرية العامة للضرائب

تطور مداخيل الضرائب و الرسوم الأساسية													
الضرائب و الرسوم	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الضرائب على المداخيل و الأرباح، منها :	40.26	.41 3	57.75	68.54	82.34	92.61	79.42	82.34	99.2	113.7 7	125.5 3	145.2 3	168.3 7
ض.د.إ[1]/أجور	22.49	23.7 9	3 .32	33.22	37.87	6 .43	35.47	34.31	44.67	51.63	59.93	74.88	82.77
ض.د.إ/غير الإجراء													
ض..أ.ش [2]	3.19	5.53	7.74	11.54	12.76	15.85	13.76	15.72	3 .18	19.13	19.86	21.2	22.83
التسجيل و الطابع	4.68	8.43	16.29	23.19	31.15	32.75	29.94	32.19	36.39	42.87	45.65	3 .49	62.64
الرسم على القيمة المضافة والرسوم المماثلة	7 .6	98.5 9	112.6 4	.144 9	164.5 5	176.2 3	.182 5	192.6 8	6.61 2	246.6 1	.266 1	9.33 3	354.6 6
الجباية على المنتجات البترولية	5.79	15.1 4	16.86	7.88	1 .1	11.52	12.18	13.15	12.35	12.12	11.79	92 .1	7 .11
الرسم على القيمة المضافة (العمليات الداخلية)	23.28	31.8 6	36.87	49.52	55.42	57.69	53.92	56.75	63.8	78.72	81.14	97.84	112.1 2
الرسم على القيمة المضافة على الاستيراد	17.96	29.5 9	44.33	49.4	51.39	58.51	8 .63	66.98	72.58	93.56	9.74 1	138.5 8	158.9 2

المصدر : المديرية العامة للضرائب

[1] ض.د.أ : الضريبة على الدخل الاجمالي
[2] ض.أ.ش : الضريبة على أرباح الشركات

3- نشاط ردعي ضد الغش الضريبي:

خلال السنوات الخمس الأخيرة(2000-2004)تم القيام بعدة عمليات على المستويين القانوني العلمي،من أجل محاربة متزايدة للغش و التهرب الجبائيين .و في هدا الإطار، يمكن ذكر العمليات الآتية على الخصوص:

- تقوية المنظومة القانونية و التنظيمية المتعلقة بمكافحة الغش الضريبي بواسطة تشديد العقوبات، و كذا عن طريق التأطير الجيد لنشاط الرقابة و البحث.
- التطبيق الميداني و العملي لحق التفتيش على مستوى المحلات، ووسائل الاستغلال و النقل،التي من المحتمل أن تكون متعلقة بنشاطات غير مشروعة.
- توجيه الرقابة و التفتيش نحو القطاعات و فروع النشاطات ذات الخطر الجبائي المرتفع،كالممارسات المضاربية و الأنشطة و العمليات ذات الربح السهل و السريع و غيرها.
- مضاعفة الشكاوى المودعة لدى الهيئات القضائية من طرف إدارة الضرائب، ضد مرتكبي الغش الضريبي.و هكذا،وخلال الفترة الممتدة من 2000إلى2004،تم إيداع 3341 شكوى،كانت نتيجتها اصدار214 حكم قضائي قضت في معظمها بعقوبات سالبة للحرية و كذا غرامات كبيرة.

و يبين الشكل التالي نتائج الرقابة الجبائية للفترة 2000-2004

- في مجال التحقيق في المحاسبة:
  - عدد الملفات المراقبة: 8974
  - التقويمات الناتجة:66,2مليار د.ج
- في مجال التحقيقات المعمقة للوضعيات الجبائية الشاملة (VASFE)

- عدد الأشخاص المراقبين:725

- مبلغ الحقوق:2,6 مليار د.ج

- في مجال التحقيق في المحاسبة(عبر قطاعات النشاط):

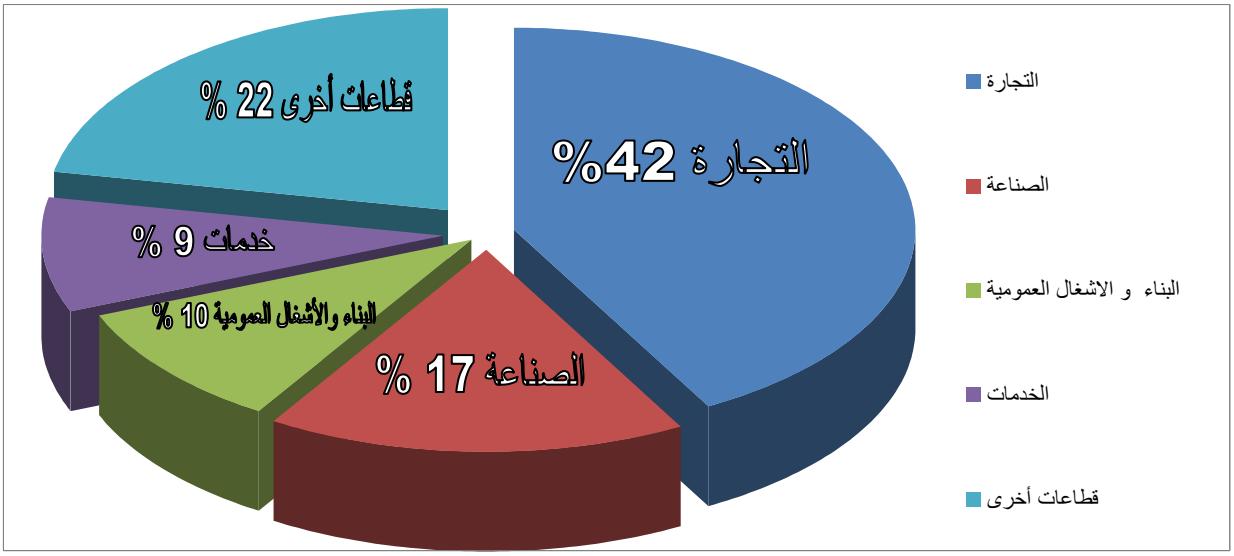

- **سرعة أكبر في معالجة النزاعات:**

لقد ضاعفت الإدارة الجبائية من نشاطها قصد نجاعة متزايدة على مستوى مصالحها،من جهة،

و لتقبل الضريبة من طرف المواطن و التحسين النوعي لعلاقاتها مع المكلفين بالضريبة،من جهة ثانية و هكذا ، فان عدد الشكايات قد استقر حول 120.000 شكاية خلال الفترة 2000-2004،بينما لوحظ تزايد مستمر بخصوص نسبة الملفات المعالجة و القرارات الصادرة .وفي هذا الصدد فقد ارتفعت نسبة معالجة الشكاوى من 77% سنة 2001 إلى 79% سنة 2002،ومن82%في2003إلى88%سنة2004. وقد بلغ عدد الشكاوى قيد الدراسة إلى غاية2004/12/31-11426 شكاية،تضاف إليها 55931 شكاية جديدة خلال السداسي الأول 2005،أي 67357 في المجموع.

وقد بلغ عدد الشكايات المعالجة خلال السداسي المذكور ،حوالي 43179 شكاية أي بمعدل معالجة يساوي 64%.

أما في إطار لجان الطعن على مستوى الدائرة و الولاية، فقد بلغ معدل معالجة الطعون 65% من مجموع 32846 طعن تم تقديمه من طرف المواطنين خلال سنة 2004.وقد بلغ عدد الطعون قيد الدراسة إلى غاية 2005/06/30 ، 8848 طعنا على مستوى لجان الدائرة و 4834 على مستوى اللجان الولائية . أما اللجنة المركزية للطعن ، فهي تجتمع أسبوعيا، و قد تمت دراسة 230 طعنا سنة 2003 و320 طعنا خلال سنة 2004 . و بلغ عدد الطعون قيد الدراسة إلى غاية 2005/12/31 198 عريضة .

و في إطار المنازعات القضائية ، فقد بلغت خلال 2004 ، 4301 عريضة أمام الغرف الإدارية للمجالس القضائية و 1223 قضية أمام مجلس الدولة ، و قد سجل عددا متزايدا من الشكاوى المقدمة من طرف الإدارة في إطار المنازعات القمعية

(Contentieux répressif) ضد مرتكبي الغش الجبائي .

5 – تدعيم الضمانات لصالح المكلفين بالضريبة : و ذلك بواسطة :

- تقديم ميثاق المكلف بالضريبة (La charte du contribuable) إلى الأشخاص اللذين يكونون محل رقابة جبائية ، و ذلك تحت طائلة بطلان عملية الرقابة ،

- تعدد و تعزيز طرق الطعن على مستوى الدائرة و على مستوى الولاية ، و على مستوى الإدارة المركزية

- تأسيس مهلة قانونية لدفع الدين الجبائي و تبسيط كيفيات منح رزنامة الدفع (calendrier de payement) إمكانية سحب الشكوى من طرف إدارة الضرائب لدى الجهات القضائية في حالة الدفع الكلي للحقوق و الغرامات ، و ذلك عند ثبوت النية الحسنة للمكلف بالضريبة

6– جباية في خدمة الاستثمار و التشغيل :

تعتبر الجباية وسيلة من وسائل التعديل الاقتصادي في أية دولة كانت ، و حافزا هاما في مجال جلب الاستثمارات و دعمها.

وهكذا و خلال الفترة 1993-2004 تم تسجيل 61072 طلب استثمار *في إطار وكالة ترقية و دعم الاستثمارات* [1] بمبلغ إجمالي يقدر ب 4754 مليار دج منها 700مشروع هام ، بغلاف مالي يقدر ب 753 مليار دينار كما تم الاتفاق على انجاز 19 مشروعا استراتيجيا بين الدولة و المستثمرين ، بمبلغ 452 مليار دج.

أما في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)فقد تم تسجيل 65897

[1] APSI التي اصبحت لاحقا ANDI

مشروعا في الفترة 1997-2005 بمبلغ إجمالي يقدر 119.4 مليار دج مع العلم أن هذه المشاريع تخص الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 35 سنة.

أما بالنسبة للاستثمارات التي تعود إلى اختصاص الوكالة الوطنية للتأمين على البطالة (CNAC) فهي تهم المستثمرين الذين تفوق أعمارهم 35 سنة.

7- **التخفيض النوعي للضريبة على المداخيل** : (25%و50 %) للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الواقعة في الجنوب و الهضاب العليا .

8- **تخفيضات مهمة في معدلات الضرائب و الرسوم**: وهي كالتالي:

- انتقال الضريبة من أربعة معدلات (40% ، 21%، 13%و7%) إلى معدلين (17% و7%)

- انتقال الضريبة على أرباح الشركات (IBS) من 5 إلى 42، إلى 38 و إلى 30%، مع معدل إعادة استثمار يساوي 15 %

- انتقال المعدل الأقصى (الحدي)للضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) من 70 إلى 40%

- انتقال حقوق التسجيل، من معدلات تصاعدية (progressifs) إلى معدل نسبي (proportionnel) هو 5%.

- انتقال معدل الرسم على النشاط المهني (TAP) من 2.55 إلى 2%.

- انتقال معدل الدفع الجزافي (V.F) من 6 إلى 1% و الى 0% مند قانون المالية لسنة 2006.

و قد بلغت تكلفة التخفيضات المقررة للرسم على النشاط المهني و الدفع الجزافي ، مبلغ 78.6 مليار دج على عاتق ميزانية الدولة ، بين الفترة الممتدة من 2000-2004 و ذلك بشكل تعويضات مدفوعة إلى ميزانيات الجماعات المحلية .

وهكذا فإن الضغط الجبائي في الجزائر يعتبر الأدنى بالنسبة لبلدان حوض البحر الأبيض المتوسط. و من باب المقارنة ، فإن المعدل العادي للرسم على القيمة المضافة (TVA)في هذه البلدان ينحصر بين 18 و 25% .بينما ينحصر معدل الضريبة على الشركات بين 30 و 40%.

9 – تنظيم إداري جديد ووسائل أكثر تكيفا:

من أجل تدعيم الإصلاح الجبائي ،فقد قررت السلطات العمومية إحداث تنظيم جديد للإدارة الجبائية، وكان ذلك إنطلاقا من 1990 ، حيث أنشئت المديرية العمة للضرائب ،و هي تتمتع لأول مرة ، بالاستقلال في تسيير الموظفين و الوسائل و لا سيما الإعتمادات المالية .

و في إطار الإصلاح الجبائي دائما ، أحدثت سنة 1994 المفتشيات المختلطة Inspections polyvalentes و تم تخصيص القباضات (قباضات تحصيل الضرائب و قباضات التسيير).

كما أنشئت سنة 1998 مديرية البحث و التحقيقات Direction des recherches et vérifications [1]من أجل ضمان أحسن لأنشطة الرقابة الجبائية ، مع إحداث فروع جهوية عبر التراب الوطني .

أما من ناحية الموارد البشرية ، فقد تم تعزيز تعداد موظفي الإدارة الجبائية . وهكذا فقد انتقل عددهم سنة 1994 من 17600 إلى 23008 سنة 2003 . و قد تحول هذا العدد إلى 19248 في 2005 بعد تحويل قباضات التسيير إلى المديرية العامة للمحاسبة .

(1) D.R.V

المطلب الثالث : حدود الإصلاح الجبائي 1993-2004 :

و في هذا الصدد، يمكن ذكر بعض أهم النقائص، كالتالي:

1. **تحصيل الجباية البترولية** : ظلت الجباية البترولية مسيرة و لمدة طويلة من طرف مؤسسة سوناطراك ، وذلك طبقا لأحكام القانون 86-14 المؤرخ في 19/ 1986/08 إلا أن القانون الجديد يمنح للإدارة الجبائية حق التكفل الأحسن بهذا الجانب ، وخاصة بواسطة:

- التسيير المباشر والمتابعة الخاصة للتصريحات الجبائية المكتتبة من طرف الشركات البترولية ، من طرف إدارة الضرائب مستعينة بالوكالات الجديدة المحدثة وهي (ALNAFT)، وسلطة الضبط و سوناطراك .

- تحصيل الرسوم والضرائب البترولية ، كالرسم على المداخيل البترولية (TRP) والضريبة التكميلية على الربح (ICR)

- المراقبة والتدقيق المحاسبي للشركات البترولية

2. **عراقيل ومصاعب حصر المداخيل الجبائية:**

بالرغم من المجهودات المبذولة قصد ضمان تحصيل أمثل ، هناك بعض العراقيل التي تحول دون ذلك ، وتتعلق هذه الأخيرة إما بالنظام الجبائي نفسه ، أو بالوسط التجاري الغير منظم.

أ **العراقيل المتعلقة بالنظام الجبائي :**

- العمل وفق إجراءات التحصيل الجبائي التقليدية .
- غياب الأخذ بعين الاعتبار الرهانات الجبائية ،حيث تسير ملفات الشركات

الكبرى مع ملفات المكلفين بالضريبة الخاضعين لنظام الجزافي، في نفس المصالح .

- تضاعف المصالح الجبائية من قباضات ومفتشيات وعدم تجانسها ، وكذا تباعدها عن بعضها ، مما يؤثر سلبا على تقريب الإدارة من المكلف بالضريبة
- عدم الاستعمال الأمثل للإعلام الآلي
- وجود المصالح الجبائية في أماكن غير لائقة
- مصاعب التحكم والضبط الحسن لبعض المداخيل ، لاسيما الفلاحية .

ب- **العراقيل الخارجية عن النظام الجبائي:**

- تضاعف وكثرة المؤسسات الخاضعة لضريبة، لاسيما التي تنشط في مجال الاستيراد
- العراقيل المتعلقة بمراقبة النشاط التجاري
- نمو الاقتصاد الموازي
- انتشار وتوسع المعاملات بدون فوترة.

3. عدم التحضر الجبائي:

بالرغم من المجهودات التي تبذلها السلطات العمومية قصد تحسين العلاقة بين الضريبة والمواطن بشكل عام ، والمكلف بها بشكل خاص ، فالملاحظ أن هناك عدم تفهم من طرف الخاضعين للضريبة ويتمثل ذلك في حذرهم تجاه الإدارة الجبائية وعدم اهتمامهم بواجباتهم الضريبية .

وهكذا فان هذه الوضعية ذات الأسباب التاريخية والحالية لا تسمح قطعا بظهور ثقافة جبائية ،وعلى سبيل المثال ، يجدر بنا ذكر المعطيات الآتية قصد توضيح ذلك:

بلغ معدل المكلفين بالضريبة الملزمين بالتصريحات الشهرية سنة 2003 58 % وفي سنة 2004 66 % وكان الهدف المنتظر 69% خلال 2005 ومن المعدل المذكور سنة 2003 ، 32% منهم و 33 % من سنة 2004 يصرحون رقم أعمال معدوم ، وبالتالي لا يقومون بأي دفع ، وكان الهدف المنتظر سنة 2005 هو تراجع هذا العدد إلى24 %

أما الباقي، أي 68 % خلال 2003 و 67% خلال 2004 ، فهم يقومون بتصريحات مصحوبة بدفوعات أقل بكثير من أرقام الأعمال والمداخيل المحققة فعلا .

- أما بالنسبة للمكلفين بالضريبة الخاضعين للتصريحات السنوية فان 44 % من الشركات خلال 2003و 43 % خلال 2004 لم تقد تصريحات في الأجال المحددة ، وكان المعدل المنتظر خلال 2005 هو 33 %.

4- نتائج جبائية دون المقاييس:

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الإيرادات العادية منها	431,1	462,3	535,7	600,4	673,9	732,5
اقتطاع م.ع.ض ب%	284.5	4.8 3	2. 33	362.1	378,5	426,3
الدخل الوطني الخام	13.1	11.2	12.6	13,2	12,8	12,0
ب% من الدخل الوطني خارج المحروقات	18.7	18.8	19.1	19,6	19,9	19,3
الدخل الوطني الإجمالي	322.2	4123.5	4242.3	4538,0	5264,2	6112,0
الدخل الوطني الإجمالي خارج المحروقات	8. 231	4264.3	2798.4	3061,0	3391,0	3793,0

المصدر : المديرية العامة للضرائب

يتضح من هذا الجدول نسبة الإيرادات العادية 12 % خلال 2004 وهي نسبة ضعيفة ، مقارنة مع بعض الدول المجاورة ، حيث تبلغ في المغرب 25.9% وفي تونس 20,6%

وخارج المحروقات ، فان مستوى الإيرادات البالغ 19.3% خلال 2004 يقترب من المعدلات المسجلة في بعض الدول المجاورة ، ومن باب المقارنة، يمكن ذكر مستويات الاقتطاع في بعض دول (OCDE)، والتي توضح كالتالي :

جدول يمثل بعض معدلات الاقتطاع (مقارنة)

الضرائب و الرسوم	الجزائر	فرنسا	اليونان	ايطاليا	اسبانيا	تركيا
مجموع الايرادات	19,3	27,7	24,1	30,1	23,0	24,9
الضرائب على المداخيل و الارباح	3,8	10,5	8,9	13,8	10,4	7,7
الرسوم على السلع و الخدمات (بما فيها TVA)	11,7 8,2	11,2	13,4	11,4	10,2	14,6
حقوق و رسوم أخرى	3,7	6,0	1,8	4,9	2,4	2,6

المصدر : المديرية العامة للضرائب

5- تقليص معتبر للوعاء الضريبي بواسطة إعفاءات مؤقتة واسعة : وهكذا وخلال الفترة 1993-2003 بلغت تكلفة الامتيازات الجبائية 270مليار دج سنويا كمتوسط منذ سنة 2000، بينما يبقى العائد من الاستثمار جد ضئيل ومن جهة أخرى ، فان الضرر الجبائي يبقى هو الآخر معتبرا، كنتيجة للممارسات المضرة بالاقتصاد ، والتي تنامت هذه السنوات الأخيرة ، مثل التوقف عن النشاط مباشرة بعد استهلاك الامتيازات الجبائية ، وتحويل الطبيعة القانونية للمؤسسة قصد الاستفادة الغير محدودة من هذه الامتيازات ،

وكذا بيع التجهيزات ووسائل النقل التي تم اقتناؤها دون دفع الحقوق والرسوم الخ....

6- التكلفة المعتبرة للاقتطاع الضريبي:

تحسب هذه التكلفة على أساس النسبة بين نفقات تسيير المديرية العامة للضرائب والإيرادات المحصلة من طرف هذه المديرية مباشرة (دون احتساب الجباية البترولية و إيرادات أملاك الدولة والجمارك)

وتبلغ هده التكلفة حوالي 3.78 دج خلال السنوات الأولى (2000إلى 2004).وهكذا ومن اجل تحصيل 100دج فان الإدارة تنفق 3,78 دج عوضا عن 0,5% في الولايات المتحدة و0,8 % في ايطاليا [1]و 1,6% في فرنسا.

المبحث الثاني إستراتيجية العصرنة : 2005-2009

وهو مبحث في فصلين ،نخصص أولهما لمضمون و أهداف الإستراتيجية ،وأما الثاني فيتطرق لدراسة و تحليل الموارد البشرية والمادية.

المطلب الأول:مضمون وأهداف الإستراتيجية:التحديات الجديدة

تطمح المديرية العامة للضرائب إلى أن تكون إدارة عصرية،فعالة وناجعة، ودلك بتحديث وسائل عملها وتكييف التشريع الجبائي ليصبح متماشيا مع المحيط الاقتصادي و الأعمال [2]

وهذا فان مضمون إستراتيجية عصرنة الإدارة الجبائية يتمحور كالآتي:

- **استقرار التشريع الجبائي** : وذلك كضمان للمستثمرين والمؤسسات والخواص اللذين يمكنهم العمل عن تبصر .وعلى صعيد الجباية المحلية ،ينبغي إجراء انسجام بين هذه الأخيرة مع قانوني الولاية والبلدية والتجسيد التدريجي لمبدأ اللامركزية الجبائية والتحكم في المداخيل الفلاحية وقطاع الصيد،والرفع من نجاعة وفعالية الضريبة على الثروات ،

[1] يعتبر الاصلاح الجبائي في ايطاليا نموذجا ناجحا .
[2] رسالة المديرية العامة للضرائب-عدد 30 – ص1.

- إرساء ضريبة مبسطة ابتدءا من 2007 المكلفين الخاضعين للنظام الجزافي (I.F.U)،ومراجعة معدلات وشرائح الضرائب ابتداءا من 2007.

وهكذا فان التشريع ،ينبغي ان يتطور للتكفل بمختلف الانعكاسات الاقتصادية التي تشهدها الجزائر ، كانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية و الاتحاد الأوربي واتحاد المغرب العربي والنيباد.

- **تخصص المديرية العامة للضرائب في مهمتها الجبائية المحضة :**

وفي هذا الصدد، تقرر خلال شهر نوفمبر 2004 إلحاق 605 قباضة تسيير (3427موظف) نحو المديرية العامة للمحاسبة ،وقد تحولت هده القبضات إلى خزائن بلديات وقطاعات صحية ومراكز استشفائية ، ومنذ هذه السنة، انصرفت المديرية العامة للضرائب إلى مهمتها الأساسية وهي إدارة وعاء وتحصيل الضريبة .

- **تنظيم تسيير الضريبة بمفهوم الزبون .**

وهو تنظيم جديد يتطابق مع التطورات الدولية، يقتضي المرور من إدارة جبائية أفقية وظيفية (De type horizontal)إلى إدارة عمودية تأخذ بعين الاعتبار أصناف المكلفين بالضريبة (De type vertical) و ذلك حسب المخطط الآتي :

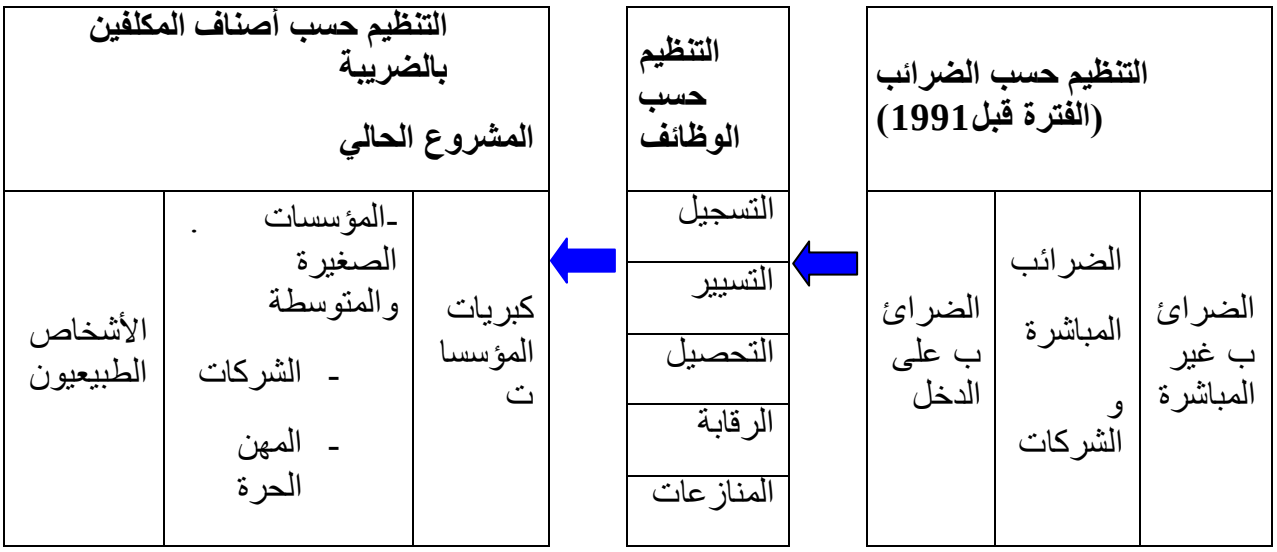

(3 (2 (1)

و قد تمت ترجمة هذا التنظيم الأخير عن طريق إحداث ثلاث هياكل جديدة هي :

- **1 مديرية كبريات المؤسسات (D.G.E)**:[1] و هي مكلفة بتسيير حوالي 3177ملف جبائي تمثل 70% من الدخل الضريبي ، أي كل الخاضعين الدين يفوق رقم أعمالهم 100 مليون دج و الشركات البترولية و المؤسسات الأجنبية و مجموع الشركات .

- **2 مراكز الضرائب** : (**C.D.I**)[2] و هي مكلفة بتسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المهن الحرة و عددها 42000 ملفا، تمثل 25% من الدخل الجبائي ،وتجدر الإشارة إلى أن هذه المراكز ستعوض القباضات و المفتشيات الحالية .

- **3 المراكز الجوارية للضرائب (C.P.I)**[3] : و تختص هذه المراكز بتسيير المكلفين بالضريبة التابعين للنظام الجزافي و عددهم 730.000، يمثلون 5% من الدخل الجبائي و الأشخاص الطبيعيين الخاضعين للضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) و كذا الجباية العقارية ، و يبلغ عدد هذه المراكز 250.

كما استحدثت مفتشيات متخصصة مكلفة بالجباية العقارية و المعادن الثمينة و الكحول و الجباية المحلية و الفلاحية ، من أجل التحكم في هذه الأنظمة الجبائية النوعية و الخاصة.

-تبني نظام جديد للإعلام : إلى غاية 2005، يعتبر النظام الإعلامي على مستوى الإدارة الجبائية ، غير مساير لمتطلبات الإدارة العصرية و دلك نظرا للعوامل الآتية :

- تسيير الضريبة بدلا من تسيير ملف المكلف بالضريبة ،
- الفصل بين مصالح الوعاء و التحصيل عوضا عن الشباك الموحد،

(1) D.G.E : Direction des grandes entreprises.
(2) C.D.I : Centre des impôts.
(3) C.P.I : Centre de proximité des impôts

- ضعف مستوى الإعلام الآلي المنحصر في آلية المهام اليدوية .

و هكذا فإن التطور المرتقب سيسمح بالاستعمال المكثف لتقنيات الإعلام و الاتصال الحديثة ، مثل التسيير الآلي لعلاقة الإدارة مع المكلف بالضريبة .

و قد تم ضبط المخطط التوجيهي الإعلامي للمديرية العامة للضرائب ، و أسندت هذه المهمة إلى مكتب استشارات دولي ، بمبلغ 94.6 مليون دج ، بموجب صفقة مدتها 24 شهرا، بدأ تنفيذها ابتدءا من فبراير 2006.

و تتلخص أهداف نظام الإعلام الجبائي في إطار العصرنة فيما يلي :

- التكفل ، في أي لحظة ، بالتطبيق السليم للأحكام الجبائية و معايير حساب الضريبة ،
- إنشاء مراكز الاتصال(Centres d'appel) ،
- إجراءات التبادل و الاتصال الآلي بين الإدارة الجبائية و الإدارات الأخرى
- الإجراءات الآلية télé procédures بين الإدارة و المكلف بالضريبة، و خاصة فيما يخص التصريح و الدفع.
- الحفظ الآلي للتصريحات scannage، و رقمية الوثائق .
- النظام الخبير للمراقبة système expert و محاربة الغش ، وهو نظام يسمح خاصة بتسهيل استهداف الملفات ذات المخاطر و مراقبتها،

و كذا إعداد الإحصائيات.

- **الانتقال نحو مؤسسة جبائية** :وذلك باعتماد قواعد و طرق تسيير المؤسسة بواسطة نظام

قيادة جديد،واستمارات عقود النجاعة [1] و إدخال مناهج التدقيق الحديثة.

وقد بدا العمل بموجب عقود النجاعة ابتداء من 2005/2004،وكذا باعتماد مجموعة من مؤشرات التسيير indicateurs de gestion على مستوى الهيئات العملية.

ومن جهة أخرى،تم إنشاء مرصد لأخلاقيات المهنة[1]،مكلف بإعداد الدوري لمدونة تتضمن العقوبات الإدارية و الجزائية الصادرة ضد أعوان الضرائب.

كما تهدف المديرية العامة للضرائب إلى تخفيض تكلفة التسيير،ليصبح خلال سنة 2009،حوالي1,50دج لكل 10دج محصلة،مع العلم أنه بلغ خلال 2005،1,80دج/100دج.

- **الانتقال نحو إدارة خدمات و رقابة**:وكذلك حيث أن المكلف بالضريبة يعتبر محور النشاط الجبائي ،من جهة،و كذا تحسين الخدمات المقدمة له،خاصة بواسطة التجسيد الفعلي لحقه في الإعلام الجبائي و التكفل بانشغالاته،و في هدا الصدد تم إعداد مخططات سنوية للاتصال،تهدف إلى نشر التوثيق و الإعلام الجبائيين.

- **التوجه نحو إدارة تقييم دائم و شفافية المداخيل** :وضمن هذا المحور،تتخلص الأهداف فيما يلي:

  - توسيع عمليات الرقابة للأشخاص الطبيعيين بهدف ضبط المداخيل غير المصرح بها و التي تظهر من خلال شراء العقارات و المظاهر الخارجية للثروة.
  - عصرنة و سائل تدخل أعوان الضرائب و ذلك بتزويدهم بالتجهيزات اللازمة في مجال الإعلام الآلي.
  - تدعيم و تقوية العلاقات مع بعض الأجهزة، كالجمارك، و مصالح التجارة

[1] رسالة المديرية العامة للضرائب –عدد خاص بالنظام الاعلامي للمصالح الجبائية – ص3.
[1] رسالة المديرية العامة للضرائب –عدد 29- ص8.

و الضمان الاجتماعي و المركز الوطني للسجل التجاري.

- **إجراءات جديدة لمعالجة النزاعات** :تتمثل في العدالة و السرعة و في عدم تركيز القرارات،بواسطة تفويض السلطة délégation de pouvoir للمستوى المحلي، و كذا اعتماد قنوات من شانها الإسراع في معالجة المنازعات و تفادي تراكم القضايا العالقة.
- **التعاون الدولي**: و يتمثل في تقديم مساعدة المؤسسات الدولية و الشركاء الأجانب في كل ما يتعلق بالجوانب التنظيمية،وتلك المتعلقة بالإعلام الآلي خاصة.

وكذا يساهم صندوق النقد الدولي FMI في إستراتجية عصرنة الإدارة الجبائية ،بواسطة تحاليله و توصياته في مجالي التشريع الجبائي و التنظيم.أما البنك الدولي B.M،فقد تكفل بتمويل مصاريف الإعلام الآلي،تجاه شركة خبيرة ذات سمعة عالمية.

أما الاتحاد الأوربي UE،فهو يساهم في إطار برنامج ميدا MEDA،و مند السداسي الثاني لسنة2005،في دعم الإصلاحات الجبائية،خاصة في مجال التنظيم و التكوين و الإعلام الآلي.

وفي باب التعاون الثنائي ، و طبقا لعقد الشراكة بين وزارتي المالية الجزائرية و الفرنسية،تقدم هده الأخيرة دعمها للإصلاح الجبائي في الجزائر،و ذلك بتحسين القدرات التسييرية للإطارات،و العمل وفق مؤشرات التسيير indicateurs de gestion و تسيير الموارد البشرية (التكوين خاصة)،وتوأمة المدرسة الوطنية للضرائب مع نظيرتها الفرنسية.[1]

المطلب الثاني:الموارد: إن تعبئة الموارد البشرية و المالية و إنجاز الهياكل المناسبة تشكلان الأوليات الأساسية قصد استكمال الإصلاح الجبائي.

الفرع الأول :الموارد البشرية:

أ الحالة العامة للتعداد : بلغ تعداد موظفي المديرية العامة للضرائب إلى

[1] Revue : (les nouvelles de l'ENI)- N°1 -2006-P1.

19248/12/31،2005،منهم 538 عونا على مستوى الإدارة المركزية،555على مستوى الهياكل الجهوية و 18.155 لدى المديريات الولائية للضرائب ، بما فيها المفتشيات و القباضات .

وتوضح الجداول التالية،الخصائص الرئيسية لهدا التعداد.

جدول1:التوزيع حسب السن.

شريحة السن	30/ 20	40/31	50/41	60/51	المجموع
التعداد	1236	3000	9477	5535	19248
النسبة المئوية	%28,75	%49.23	%15,58	%6,42	100

جدول 2: التوزيع حسب الجنس

التوزيع حسب الجنس	الإدارة المركزية	المصالح الجهوية	المديريات الولائية	المجموع
الدكور	311	426	13168	13905
الاناث	227	129	4987	5343

جدول 3: التوزيع حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	ما بعد التدرج	الجامعي	الثانوي	آخرون	المجموع
التعداد	155	4.320	9.540	5233	19248
السنة المئوية	%1	%22	%50	%27	%100

جدول4: التوزيع حسب مستوى المسؤولية(1)

مستوى المسؤولية	التأطير	التحكم	التنفيد	المجموع
التعداد	7210	5713	6325	19248
النسبة المئوية	%36,55	%30,74	%32,71	%100

مصادر الجداول(3،2،1،4) : المديرية العامة الضرائب

و الملاحظ من خلال تحليل هده الجداول،أن هناك بعض العناصر من شأنها أن تشكل عوامل ايجابية في إطار برنامج العصرنة،وهي:

- 78%من التعداد العام أعمارهم تقل عن 40 سنة .
- ربع التعداد العام حائزون على المستوى الجامعي.
- ثلث التعداد العام مصنفون في الصنف 15 فما فوق(1)، وهم يمثلون عدد الإطارات.

إلا أنه ، و بالرغم من هذه العناصر الايجابية ،فان تحليل بعض المعطيات على مستوى نشاط الموارد البشرية قد أدى إلى استخلاص ما يلي:

- تأهيل جد ناقص للأعوان،بالنسبة للمهنية و الاحترافية المطلوبتين على مستوى مهام الإدارة الجبائية.
- تحفيز ضعيف للأعوان و كذا ظروف العمل غير اللائقة.
- أجور غير محفزة،حيث أن الأجر الشهري المتوسط بالنسبة للإطارات بلغ 28870،و20688 لأعوان التحكم،و13820 دج بالنسبة لأعوان التنفيذ ،

مما يؤدي إلى التسرب الدائم للأعوان نحو قطاعات أخرى، و خاصة بالنسبة للأعوان المؤهلين.

- تسيير كلاسيكي و غير مرن للمسار المهني لموظفي الضرائب في إطار القانون العام للوظيفة العمومية.

و قد ترتب على إحداث الهياكل الجديدة السالفة الذكر،إعادة هيكلة التعداد(18155 عون) كالتالي:

- 196 عون أي 1,1% إلى مديرية كبريات المؤسسات (D.G.E)
- 6084 عون نحو مراكز الضرائب(الصنف الأول)،
- 1320 عون نحو مراكز الضرائب(الصنف الثاني)،
- 1055 عون نحو مراكز الضرائب(الصنف الثاني)،

(أي ما تمثل 46,6 % لمراكز الضرائب بمختلف أصنافها)

- 9500 عون أي 52,3% نحو المراكز الجوارية للضرائب.

أما إعادة هيكلة التأطير ، فتتم حسب ما يلي:

- من 60 إلى 70 رئيس مركز للضرائب
- من 200 إلى 250 رئيس مركز جواري للضرائب.
- من 400 إلى 480 رئيس مصلحة داخل مراكز الضرائب.
- من 1200 إلى 1500 رئيس مصلحة داخل المراكزالجوارية.

ب: التكوين:

يتم تكوين أعوان المديرية العامة للضرائب، بصفة أساسية،على مستوى المدرسة الوطنية للضرائب بالقليعة (ولاية تيبازة).

وكذلك مع المعاهد الوطنية العليا للتكوين المهني (I.N.S.F.P) بموجب اتفاقيات تكوين مبرمة مع المديريات الجهوية للضرائب مند 1990 ، كما يتم التكوين بالخارج في إطار تحسين المستوى لبعض الاطارات خاصة في مجال تقنيات الرقابة الجبائية.

وخلال الفترة 2004/2000 تم تكوين 18.895 عونا (7.478 على مستوى المدرسة الوطنية للضرائب و 11.417 على المستوى الجهوي و قد شمل هذا التكوين :

- بصفة اولية ، الأعوان المحالين على الهياكل الجديدة ،
- الأعوان الدين يمارسون وظائف الرقابة و التحقيق
- وبصفة عامة ، تأهيل مجمل الأعوان

أما سنة 2005 فقد عرفت بدورها نشاطا تكوينيا مكثفا ، حيث تم تكوين 8930 على مستوى المدرسة . و يتواصل التكوين إلى غاية 2009 ليشمل 1900 عونا ، على المستوى الوطني (مدرسة الضرائب)، و الجهوي و الولائي.

وتتمثل وضعية التكوين حسب المخطط التالي :

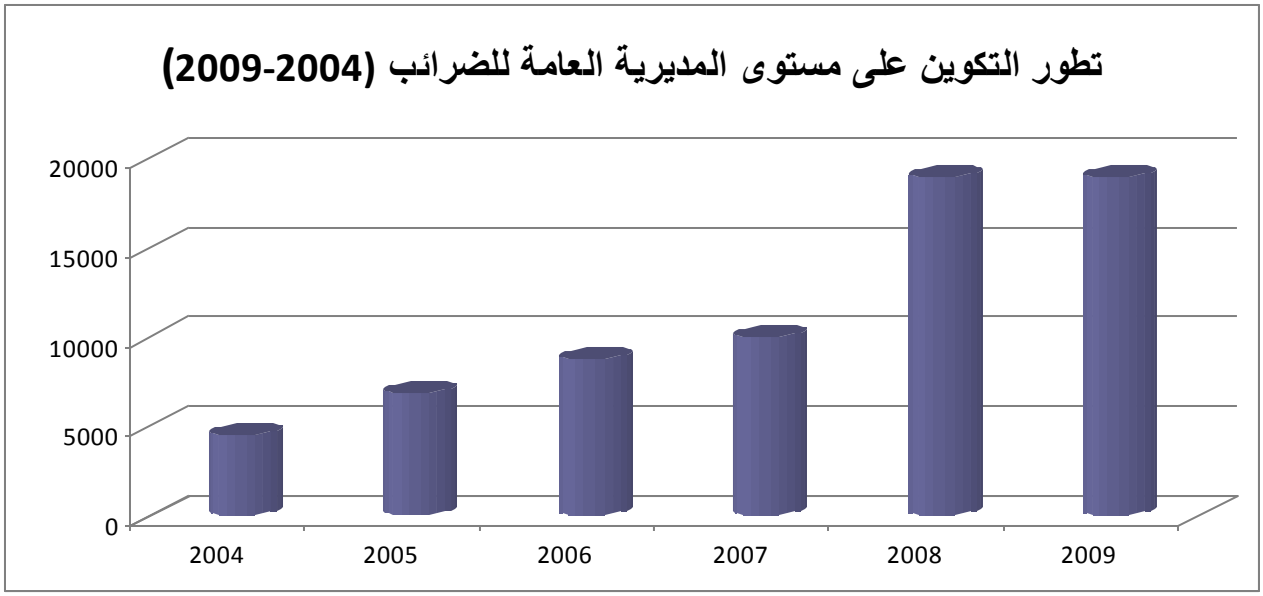

المصدر : رسالة المديرية العامة للضرائب رقم 04-2006

و يمكن ذكر أهم عوائق انجاز مخططات التكوين لأعوان المديرية العامة للضرائب كالتالي :

- عدم وجود تخصصات جبائية على مستوى الجامعات الجزائرية ،

- تمثل التأشيرة المسبقة لمصالح الوظيفة العمومية عائقا هاما لتحقيق مخطط التكوين لإدارة الضرائب ،

- عدم وجود اطار محفز للمكونين من حيث نظام الأجور على مستوى المدرسة الوطنية للضرائب ، وكذلك غياب التحفيزات المادية لاستقطاب الكفاءات للتدريس على مستوى هذه المدرسة.الا أن الكثير من العوائق المتعلقة بالتكوين ، بدأ التفكير في تجاوزها من خلاتل ما يلي:

- التخلي عن التكوين الأولي الكلاسيكي (طويل المدة والمكلف من

الناحية المادية)، لفائدة التكوين المتخصص القصير المدى والمتناوب

- ادخال التكوين ضمن المسار المهني للأعوان من حيث ترقيتهم

- التعاون مع الهيئات الدولية و التعاون الثنائي،

- إعادة تنظيم المدرسة الوطنية للضرائب،

- إعداد نظام جديد للأساتدة الدائمين

- إعادة تأهيل هياكل المدرسة حيث زودت بالتجهيزات البيداغوجية الحديثة ابتداءا من 2006

استحداث سلك للمكونين خاص بالمديرية العامة للضرائب (سنة2006) .

- إعداد عقود نجاعة على عاتق المدرسة ابتداء من السنة الدراسية 2007-2006

الفرع الثاني : الموارد المادية و المالية :

✓ أ – **الموارد المادية (الهياكل)** : يبلغ عدد الهياكل الحالية لإدارة الضرائب 1200 هيكل قاعدي ، لاتلبي في معظمها متطلبات العصرنة . لذلك و رغم إنجاز العديد من دور المالية و المراكز المالية ، فإن الوضع يتطلب المزيد من إنجاز هياكل جديدة و تأهيل الحضيرة العقارية الموجودة . و عليه فقد تقرر إنجاز 62 مركزا الضرائب (C.D.I) و 250 مركز

جواري للضرائب ، و تم الشروع في إنجاز أول مركز نموذجي في الرويبة سنة2006.

✓ ب-**الموارد المالية** :يبلغ الغلاف المالي لبرنامج عصرنة الإدارة الجبائية 6،34 مليار دينار ، مخصصة كما يلي :

- انجاز هياكل جديدة عصرية و عملية ،
- اقتناء و تسيير أنظمة الإعلام الحديثة ،
- تكوين و تأهيل أعوان الإدارة الجبائية ،
- تسيير العلاقات العمومية و الاعلام [1].

و تجدر الملاحظة إلى أن المدرسة الوطنية للضرائب تقوم بضمان التكوين لصالح أعوان إدارة المالية ، بصفة عامة و أعوان الضرائب بصفة خاصة ، في إطار برنامج " عصرنة الإدارة و الإصلاح الإداري " (MARA) وكذلك بالتعاون مع المركز الوطني للتكوين المهني بفرنسا (C.N.P.F - NEVERS) . في إطار توأمة هدا الأخير مع المدرسة السالفة الذكر .

و قد تم استهلاك حوالي 16,2 مليار دينار إلى غاية نهاية 2006 مع العلم أن باقي الغلاف المالي تم تحويله الى الولاة . في اطار عملية لامركزية التسيير ، للتكفل بإنجاز الباقي من الهياكل .

المطلب الثالث : تدعيم الهياكل و الضمانات و تبسيط الإجراءات : يهدف إصلاح الإدارة الجبائية في الجزائر إلى ترسيخ علاقة ثقة جديدة من خلال تحديث الهياكل و الرفع من مستوى جودة الخدمات و اقرار ضمانات المكلفين بالضريبة و كذا تبسيط الاجراءات.

[1] Site internet : www.impots-dz.org (visité le 31/07/2007)

الفرع الاول : تدعيم الهياكل الجبائية :

اضافة إلى الهياكل الجبائية الجديدة السالفة الذكر ، فقد تم إحداث هياكل أخرى ، هدفها الرفع من فعالية و مردود الإدارة الجبائية و هي كالتالي :

1. **مديرية الاعلام و التوثيق**[2] و ذلك بموجب المرسوم التنفيدي رقم 03-194 بتاريخ 2003/04/28 . و قد باشرت نشاطها ابتداء من 2007/05/06 ، و يعتبر بنكا للمعلومات للمديرية العامة للضرائب ، و تثمتل أهدافها فيما يلي :

- مكافحة الغش و التهرب الضريبيين .،
- مكافحة تهريب رؤوس الاموال
- مكافحة الاقتصاد الموازي
- التعاون مع الإدارات الاخرى و الهيئات المنظمة ضد المساس بالسير الحسن للإقتصاد الوطني ،
- التكفل بصحيفة السوابق الجبائية (CASIER FISCAL) و تنظم هذه المديرية على المستوى الجهوي على شكل مراكز جهوية للإعلام و التوثيق .

2. **مصلحة التحريات الجبائية** [1] و قد أحدثت بموجب المادة 45 من قانون المالية

[2] Direction de l' information et de la documentation (D.I.D)

[1] Service des investigations fiscales.

لسنة2009 ، و تنحصر مهمتها في القيام بالتحقيقات للبحث عن مصادر التهرب و الغش الضريبيين . و تنظم هده المصلحة على المستوى الجهوي بواسطة فروع (Antennes)[2].

3. **مكتب الاعلام الالي** :و قد تم تشكيل هذا المكتب نظرا لتزايد أهمية الإعلام الآلي ، حيث كان سابقا تابعا لمكتب الوسائل ضمن تنظيم المديرية الولائية للضرائب .

و يتضمن نفس القرار السابق الذكر ، التنظيم الجديد و صلاحيات المديريات الجهوية و الولائية للضرائب ، و كذا المراكز الجوارية و مراكز الضرائب ، بالإضافة إلى المصالح الجهوية للبحث و التحقيقات .

الفرع الثاني : تدعيم ضمانات المكلفين بالضريبة : تضمنت مختلف قوانين المالية الصادرة خلال السنوات الاخيرة جملة من الضمانات الاضافية لفائدة المكلفين بالضريبة للحد من سلطات الإدارة و ذلك باعتبارها في خدمة المواطن ، و تتلخص أساسا كالتالي :

-يشترط على الأعوان الذين يقومون بمهام التحقيق في المحاسبة و التحقيق في الوضعية المعمقة للوضعية الجبائية الشاملة ، ان تكون لديهم رتبة مفتش على الأقل ، بعد أن كان التشريع السابق ، يسمح للمراقبين (رتبة اقل من المفتشين) ، بمباشرة هذين التحقيقين،

-إخضاع حق التفتيش [1]المخول للإدارة الجبائية لرخصة قضائية ، وذلك سعيا وراء عدم تعسف الإدارة في هذا الحق .

[2] انظر القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 2009/02/21 المتضمن تنظيم و صلاحيات المصالح الخارجية للإدارة الجبائية.
[1] Droit de visite (Art .23-loi des finances-2008)

- وجوب ذكر أسس الضريبة و الاحكام و المواد من التشريع الضريبي، بمناسبة توجيه تبليغات إعادة التقويم الجبائي (Notification de redressement) و ذلك تحت طائلة ببطلان الإجراءات[2].

و على هامش ذلك ، تم توزيع 48000 نسخة " ميثاق المكلف بالضريبة (Charte du contribuable) ابتداء من مارس 2008 ، يتضمن حقوق و الالتزامات العامة للمكلفين، قصد تحسيسهم و تحسين العلاقة بينهم و بين إدارة الضرائب .

و بالمقابل وزعت المديرية العامة للضرائب 20000 نسخة من دليل أخلاقيات المهنة Guide de déontologie على الموظفين و الذي يتضمن التزامات عديدة لموظفي المديرية العامة للضرائب التي تعتبر أيضا ضمانات و حقوقا بالنسبة للمكلفين بالضريبة ،كالتزام الموظفين بتلبية طلبات الاستعلام الواردة من الجمهور ، و الحفاظ على أسرار المكلفين و كذا الالتزام بالنزاهة .

الفرع الثالث : تبسيط الإجراءات :

سعيا وراء التبسيط المتزايد للإجراءات الجبائية فقد تم تكريس عدد من التسهيلات الإدارية و التخفيضات ، يمكن ذكر أهمها كالتالي :

- إمكانية اكتتاب التصريحات بالطريقة الالكترونية بالنسبة للمكلفين بالضريبة التابعين لمديرية كبريات المؤسسات [1] ،و ذلك في مرحلة أولى، في انتظار تعميمها على باقي المكلفين ،

[2] المادة 36 من قانون المالية لسنة 2009
[1] المادة 23 من قانون المالية التكميلي لسنة 2008 .

- في إطار تخفيض الضغط الجبائي ، تم تعديل معدل الضريبة على أرباح الشركات من 25 إلى 19 % ، بالنسبة لنشاطات انتاج السلع ، قطاع البناء و الأشغال العمومية و النشاطات السياحية [2]، باستثناء نشاط الشراء لأجل البيع الذي بقي خاضعا لمعدل 25 % .

- إحداث النظام المبسط (Régime simplifié) بالنسبة للمكلفين الذين يكون رقم أعمالهم بين 3.000.000 و 10.000.000 دج،

- تخفيض للمعدل الأقصى الحدي للضريبة على الدخل الاجمالي من 40 إلى 35%[1]،

- تخفيض معدل الضريبة الجزافية الموحدة (I.F.U) من 6 إلى 5 % بالنسبة للمكلفين الذين يمارسون نشاطا إنتاجيا و كذا الشراء من أجل البيع[2]

تمديد أجل التصريح السنوي إلى غاية 30ابريل من كل سنة ، بالنسبة للأشخاص المعنويين الخاضعين للضريبة على ارباح الشركات ، بعدما كانوا ملزمين بذات التصريح قبل 01 ابريل من كل سنة [3].

خاتمة: بالنظر إلى حجم التحديات و المهام المنوطة بالمؤسسة الجبائية الجزائرية ، يمكن أن نخلص الى أنه ، و بالرغم من النتائج المحققة على مستوى المداخيل و إحداث الهياكل الإدارية اللازمة فإنه من الضروري ، إبداء الملاحظات و النتائج التالية :

[2] المادة 5 من نفس القانون
[1] المادة 5 من قانون المالية لسنة 2008)
[2] المادة 10 من قانون المالية التكميلي لسنة 2008
[3] المادة 6 من نفس القانون

-ضرورة انتهاج تسيير فعلي و عقلاني للموارد البشرية وفقا للمعايير الحديثة ، و إرساء سياسة لتأهيل تسيير الموظفين من حيث الترقية و التكوين خاصة ، لإبراز الكفاءات و تحقيق شفافية اكثر للتعامل مع الأعوان ،

-تفعيل دور الإعلام الآلي و تقنيات الإعلام و الاتصال ، باعتبارها وسيلة للإدارة الالكترونية ، و تكوين متزايد للأعوان في هذا المجال ، لرفع كفاءاتهم قصد تحقيق المزيد من النجاعة و الفعالية في تسيير الضريبة ،

- تزويد هياكل الضرائب ، خاصة المفتشيات و القباضات ، بالتعداد النظامي Effectif normalisé ، حيث يلاحظ ان هناك نسبة كبيرة من هذه الهياكل القاعدية ، لاتتوفر على عدد الموظفين اللازمين ، مما يؤثر على آداءها و مردودها

- تكوين الأعوان في مجال العلاقات العامة و أخلاقيات المهنة ، للتكفل الاحسن بالخدمات الموجهة الى المواطنين و الإهتمام بانشغالاتهم ،

- استدراك التأخر الملحوظ في إنجاز الهياكل الإدارية ، و ذلك بالرغم من وجود الاعتمادات بشكل متوفر ،

- تحويل إدارة الضرائب إلى وكالة مستقلة **agence autonome** كما هو الشأن في بعض البلدان المتقدمة(كندا على سبيل المثال)

و في حقيقة الأمر ، فإن مخطط العصرنة لأي إدارة كانت ، يتمثل أيضا في مجموعة قيم و ثقافة ترسخ في أذهان الأعوان و الموظفين ، لتشكل بالنسبة إليهم ، سلوكا يعتبر ضروريا لنجاح مشروع العصرنة و ديمومته .